

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 48 لسنة 2013 بإنشاء
جهاز ادارة وتطوير المنتزهات
الوطنية



جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحشى

<http://cfc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

**قرار
مجلس الوزراء
رقم (48) لسنة 2013 ميلادي
بإنشاء جهاز إدارة وتطوير المنتزهات الوطنية
مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديله.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2004 ميلادي، بشأن السياحة ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2013 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة السياحة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (183) لسنة 2006 ميلادي، بإنشاء مشروع المنتزهات الوطنية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (303) لسنة 2010 ميلادي، بتقرير بعض الأحكام بشأن المنتزهات الوطنية.
- وعلى كتاب السيد وزير السياحة رقم (1 - 2 - 28) المؤرخ في 18/12/2012 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء بالحكومة المؤقتة في اجتماعه العادي الثاني لسنة 2013 ميلادي.

**قرر
مادة (1)**

يشأ وفقاً لأحكام هذا القرار جهاز عام يسمى "جهاز إدارة وتطوير المنتزهات الوطنية" وتكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة

ويتبع وزارة السياحة، ويجوز أن يكون للجهاز فروع بالمناطق التي تتطلب ذلك بقرار من وزير السياحة.

مادة (2)

يهدف الجهاز إلى إقامة وتطوير المنتزهات الوطنية والمحافظة عليها وإنشاء المرافق والأنشطة الترفيهية والسياحية بها، وبما لا يلحق الضرر بالبيئة وتضم إليه ما يلي:-

- غابة النصر وغابة سيدى المصري بمدينة طرابلس.
 - مشروع الأحياء البرية بطريق المطار طرابلس.
 - منتزه "17 فبراير" موقع ما يسمى (معسكر باب العزيزية سابقاً) بمدينة طرابلس.
 - غابة وادي الكوف بمدينة البيضاء.
 - مشروع منتزه القوارشة بمدينة بنغازي.
- وما يصدر به قرار من وزير السياحة بالتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

مادة (3)

يُدار الجهاز بمدير عام ونائب يتم تسميتهما بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير السياحة وتكون لمدير عام الجهاز الصلاحيات المالية والإدارية المحددة للمديرين العامين بالتشريعات النافذة، وله على الأخص ما يلي:-

- أ- إعداد الخطط والبرامج الخاصة بالجهاز والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها من الجهة المختصة.
- ب- الإشراف على سير العمل بالجهاز.
- ج- ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية للعامين بالجهاز وفقاً للتشريعات النافذة.

- د- وضع الميزانية التقديرية والحساب الختامي للجهاز.
- هـ- تنظيم سير العمل بالجهاز وتطويره.
- و- توقيع العقود التي تبرم في مجال أعمال الجهاز.
- ز- تمثيل الجهاز في علاقاته بالغير وأمام القضاء.
- ح- إعداد تقارير عن سير العمل بالجهاز وإحالتها لوزير السياحة للاعتماد.

مادة (4)

تكون الموارد المالية للجهاز مما يلي:-

- أـ ما يرصده في الميزانية العامة للدولة.
- بـ مقابل الخدمات التي يؤديها.

مادة (5)

تكون للجهاز ميزانية مستقلة تعد وفقاً للنظم المحاسبية المعتمدة بها في الدولة، وتبدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بنهاية السنة المالية الحالية.

مادة (6)

يفتح للجهاز حساب خاص بأحد المصارف العاملة بليبيا، تودع فيه أمواله وإيراداته.

مادة (7)

تكون الأولوية للعمل بالجهاز للعاملين سابقاً بمشروع المنتزهات الوطنية الذين نسبوا للعمل بجهات أخرى بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (303) لسنة 2010ميلادي بتقرير بعض الأحكام بشأن مشروع المنتزهات الوطنية، وذلك بالتنسيق بين وزارة السياحة والجهات ذات العلاقة.

(8) مادة

تُؤول بموجب هذا القرار أصول موجودات وكافة العقارات التي آلت إلى مراقبات المرافق وإلى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (303) لسنة 2010 ميلادي، لجهاز إدارة وتطوير المنتزهات الوطنية على أن تشكل لذلك لجنة من وزارة السياحة تضم مندوبين عن الجهات ذات العلاقة وتعتمد نتائج أعمالها بقرار من وزير السياحة.

(9) مادة

يتولى ديوان المحاسبة فحص ومراجعة حسابات الجهاز، وفقاً للنظم والتشريعات النافذة.

(10) مادة

يصدر بالهيكل التنظيمي للجهاز قرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض من وزير السياحة على أن يصدر بالتنظيم الداخلي قرار من وزير السياحة.

(11) مادة

يلغى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (303) لسنة 2010 ميلادي، بتقرير بعض الأحكام بشأن مشروع المنتزهات الوطنية.

(12) مادة

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في 25/ربيع الأول/1434هجري.
الموافق 6/2/2013ميلادي.